الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١٢/٢١
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/١/٢٥
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٣/٣٠

((Review an article))

مراجعة مقال بعنوان :

البنك المركزي الأوروبي في الاقتصاد السياسي الدولي

The European Central Bank in the International Political Economy

مراجعة : م.د. ريام علي حسين

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

البنك المركزي الأوروبي في الاقتصاد السياسي الدولي

مراجعة : م.د. ريام علي حسين

الملخص:

تقع البنوك المركزية عند نقطة التقاطع بين الاقتصاد السياسي المحلي والدولي. فهي تمثل تكنوقراطيات قوية تُكلَّف بمهام الحوكمة الاقتصادية الكلية على المستويين الوطني والدولي، وتشمل مسؤولياتها السياسة النقدية، وفي بعض الدول الإشراف المصرفي، علاوة على الإسهام في تحقيق الاستقرار المالي العام. وفي أحيانٍ أخرى، تُناط بها مهام الإشراف على مجموعة من الخدمات المالية غير المصرفية، فضلًا عن وظائف أخرى مثل مكافحة غسل الأموال. وخلال فترات الاضطراب الاقتصادي والمالي، قد تضطلع البنوك المركزية بدور مدير الأزمات كملاذ أخير، أو في الواقع كمدير أزمات أولي نظرًا لقدرتها على التحرك السريع.

في الوقت الراهن، تتمتع العديد من البنوك المركزية بدرجة عالية من الاستقلالية عن السلطات السياسية، ما يجعلها فاعلًا مهمًا في النظامين النقدي والمالي الدوليين، تعمل إلى حد كبير بمعزل عن الحكومات. وتسهم هذه المؤسسات في تشكيل تلك الأنظمة، وفي المقابل تتأثر بها. كما تفرض التطورات الجيوسياسية الكبرى تحديات جوهرية أمام البنوك المركزية.

يهدف هذا المقال إلى استعراض أبرز النقاشات الأكاديمية والسياساتية الراهنة المتعلقة بالبنك المركزي الأوروبي واليورو. وتتناول المساهمات الفردية محاور أساسية، من بينها: البنك المركزي الأوروبي بوصفه تكنوقراطية متعددة المهام ومُنهكة تسعى لتحقيق أهداف متداخلة، والآثار التوزيعية لسياساته، ودوره بوصفه فاعلًا سياسياً عالمياً في مواجهة التغير المناخي، إضافةً إلى الجيوبوليتيك الخاصة باليورو، ولا سيما الإخفاق في ترسيخه كعملة دولية قيادية. وبصورة عامة، تعالج هذه المساهمات أسئلة جوهرية تتعلق بماضي وحاضر ومستقبل اليورو والبنك المركزي الأوروبي، وتقدم رؤى متباينة بشأن نجاح هذه التجربة أو إخفاقها، اذ يناقش هذا المقال الدور المتغير والكبير للبنك المركزي الأوروبي (ECB) في الاقتصاد السياسي الدولي، ويبيّن كيف تحوّل من مؤسسة نقدية تقليدية تركز على استقرار الأسعار إلى فاعل مركزي متعدد المهام، له تأثيرات سياسية، توزيعية، وجيوسياسية واضحة. تكتسب الدراسة أهميتها من

معالجتها للتحديات الحديثة التي واجهها البنك المركزي الأوروبي، لاسيما بعد الأزمات المالية العالمية، وأزمة الديون السيادية، وجائحة كوفيد-١٩، علاوة على التحولات الجيو- اقتصادية والبيئية.

أهداف المقال:

يهدف المقال إلى:

١. تقييم التطور المؤسسي والسياساتي للبنك المركزي الأوروبي.
٢. تحليل مدى استقلاليته وعلاقته بالسلطات السياسية الوطنية والأوروبية.
٣. مناقشة الآثار التوزيعية لسياساته النقدية غير التقليدية.
٤. تسليط الضوء على الدور الدولي للبنك المركزي الأوروبي، بما في ذلك القضايا البيئية وتغير المناخ.
٥. تقييم مكانة اليورو في النظام النقدي الدولي.

منهجية الدراسة:

يعتمد المقال على منهج تحليلي-نقدي مستند إلى الأدبيات الأكاديمية في الاقتصاد السياسي الدولي، مع توظيف دراسات سابقة ونقاشات نظرية، دون اللجوء إلى تحليل كمي أو بيانات إحصائية مباشرة. ويُعد هذا المنهج مناسبًا لطبيعة الموضوع، لكونه يركز على التطور المؤسسي والأفكار والسياسات.

أهم الأفكار والنتائج:

- يبيّن المقال أن البنك المركزي الأوروبي أصبح تكنوقراطية مثقلة بالمهام نتيجة توسع صلاحياته بعد الأزمات.
- يوضح أن السياسات النقدية غير التقليدية (مثل شراء الأصول وبرامج الإقراض طويلة الأجل) أدت إلى آثار توزيعية واضحة بين الدول والقطاعات.
- يؤكد أن استقلالية البنك المركزي الأوروبي أصبحت محل نقاش متزايد بسبب تدخله في مجالات ذات طابع سياسي.

- يناقش الدور الجديد للبنك في السياسات البيئية، معتبرًا أن التحول الأخضر ليس مجرد "توسّع وظيفي مؤقت"، بل توجه طويل الأمد.
- يخلص إلى أن اليورو، رغم أهميته الدولية، لم يحقق بعد مكانة العملة العالمية المهيمنة بسبب غياب اتحاد مالي وسياسي كامل داخل الاتحاد الأوروبي.

نقاط القوة في المقال:

- شمولية التحليل وتعدد زوايا النظر.
- ربط قوي بين الاقتصاد السياسي المحلي والدولي.
- معالجة حديثة لقضايا معاصرة مثل التغير المناخي والجيوسياسة.
- مساهمة واضحة في تطوير أدبيات البنك المركزي الأوروبي.

نقاط الضعف والملاحظات النقدية:

- الاعتماد الكبير على التحليل النظري دون دعم كافٍ ببيانات كمية.
- التركيز على البنك المركزي الأوروبي قد يكون على حساب المقارنة مع بنوك مركزية أخرى بشكل أوسع.
- بعض القضايا، مثل شرعية البنك الديمقراطية، تحتاج إلى تعميق أكبر.

الخلاصة:

يُعد هذا المقال مساهمة أكاديمية مهمة لفهم الدور المتغير للبنك المركزي الأوروبي في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي. ويوفر إطاراً تحليلياً غنياً للباحثين والطلبة، خاصة في مجالات الاقتصاد السياسي الدولي، التكامل الأوروبي، والسياسات النقدية. كما يفتح آفاقاً لبحوث مستقبلية تتعلق بشرعية البنوك المركزية وتوازنها بين الاستقلالية والمساءلة

على الرغم من القيمة العلمية العالية لمقال (البنك المركزي الأوروبي في الاقتصاد السياسي الدولي)، إلا أن هناك عدداً من الملاحظات النقدية التي يمكن طرحها على مستوى المنهج، والإطار التحليلي، والاستنتاجات.

يعتمد المقال اعتماداً شبه كامل على التحليل النظري والنقاش الأدبي دون الاستناد إلى بيانات كمية أو دراسات حالة مفصلة. ورغم أن هذا الأسلوب مناسب لطبيعة مقالات المنتدى الأكاديمي، إلا أنه يحدّ من القدرة على اختبار الفرضيات المطروحة أو قياس التأثير الفعلي لسياسات البنك المركزي الأوروبي، لاسيما فيما يتعلق بالآثار التوزيعية للسياسة النقدية غير التقليدية.

كما ويركز المقال بشكل مكثف على البنك المركزي الأوروبي بوصفه حالة فريدة، لكنه لا يقدّم مقارنة منهجية مع بنوك مركزية كبرى أخرى، مثل الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أو بنك إنجلترا. هذا الغياب للمقارنة يقلل من إمكانية تعميم النتائج، ويجعل من الصعب التمييز بين ما هو خاص بالبنك المركزي الأوروبي وما هو جزء من اتجاه عالمي أوسع في تطور دور البنوك المركزية بعد الأزمات.

ويتعامل المقال مع توسع مهام البنك المركزي الأوروبي— لاسيما في مجالات مثل السياسات البيئية والمناخية— بوصفه تطوراً شبه حتمي تفرضه التحولات الجيو–اقتصادية. إلا أن هذا الطرح يقلل من حدة الجدل السياسي والديمقراطي حول شرعية هذا التوسع، ولا يمنح مساحة كافية للأصوات النقدية التي ترى في ذلك تجاوزاً للتفويض الأصلي للبنك. ويناقش المقال مسألة الاستقلالية والشرعية الديمقراطية، لكنه لا يقدّم إطاراً نظرياً واضحاً لتقييم حدود الاستقلالية المقبولة ديمقراطياً، ولا يحدد آليات بديلة للمساءلة يمكن أن ترافق هذا التوسع في الصلاحيات، وهو ما يُعد فجوة تحليلية مهمة.

اما فيما يتعلق بدور اليورو في النظام النقدي الدولي، اذ يميل المقال إلى تفسير محدودية هذا الدور أساساً بغياب اتحاد مالي وسياسي متكامل داخل الاتحاد الأوروبي. ورغم صحة هذا التفسير، إلا أنه يتجاهل نسبيًا العوامل الخارجية، مثل هيمنة الدولار الأميركي، والتغيرات في النظام المالي العالمي، وتأثير الجغرافيا السياسية العالمية، والتي قد تكون بنفس القدر من الأهمية.

خلاصة نقدية:

يمكن القول إن المقال يقدم تحليلاً غنياً ومتعدد الأبعاد لدور البنك المركزي الأوروبي، لكنه يظل أسير المقاربة النظرية إلى حد كبير. ويُضعف غياب الأدلة التجريبية والمقارنات الدولية من قوة بعض

استنتاجاته. ومع ذلك، تبقى قيمة المقال الأساسية في إثارة أسئلة جوهرية حول مستقبل البنوك المركزية، وحدود استقلاليتها، والتوازن بين الكفاءة التكنوقراطية والشرعية الديمقراطية.

كاتب المقال

- Lucia Quaglia, University of Bologana, Italy.
- Amy Verdun ,University of Victoria, Canada and Leiden University, the Netherlands.
- Erik Jones, European University Institute, Italy
- Eric Helleiner, University of Waterloo, Canada
- Benjamin J. Cohen, University of California at Santa Barbara, United states.